

## دا) اقضایا واراء



العدد (١٦٩٩٣) - السنة التاسعة والأربعون - الثلاثاء ٢٨ ربيع الأول ١٤٤٦هـ - ١ أكتوبر ٢٠٢٤م.

## ثورة الذكاء الاصطناعي في الخليج: البحرين تتصدر المشهد

في ظل التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبحت منطقة الخليج العربي في مقدمة الدول التي تسعى للاستفادة من هذه التكنولوجيا في تعزيز اقتصاداتها. وتبرز مملكة البحرين كقائد إقليمي في هذا المجال؛ حيث تتبنى استراتيجيات مبتكرة في مختلف القطاعات، مثل المالية، والأمن، والتعليم. ومع تزايد الاهتمام العالمي بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، تتاح للبحرين فرص كبيرة لتكون نقطة انطلاق للابتكار، مما يعزز من مكانتها كوجهة رائدة في المنطقة.

وبشكل عام، جلب التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم تأثيرات واسعة على التنمية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن التقدم السريع الذي أحرزته التقنيات التي تحاكى الذكاء والعمليات البشرية قد أذهل المراقبين، بل وأثار مخاوف بشأن تهديد هذه الأنظمة للوجود الإنساني على المدى الطويل، فإن شركة «بي دبليو سي» قد أكدت أن الذكاء الاصطناعي «لا يزال في طور مبكر جدًا من التطور»؛ مما يعني توافر «فرص للأسواق الناشئة لتخطي نظيراتها الأكثر تقدمًا».

وتتوقع الشركة أن يسهم الذكاء الاصطناعي بما يزيد على ١٥,٧ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، ومن المرجح أن يأتي ٦,٦ تريليونات دولار من هذا الرقم عبر زيادة الإنتاجية. وفي الشرق الأوسط، من المتوقع أن تسهم هذه التقّنيات بأكثر من ٣٢٠ مليار دولار في الاقتصاد الإقليمي بحلول نهاية العقد الحالى؛ حيث سجل ستيفن أندرسون رئيس أسواق الشرق الأوسط بشركة بي دبليو سي، أن الشركات وقادة الأعمال في المنطقة أكثر استعدادًا لخوض التجربة والمشاركة في هذا المجال مقارنة ببعض الدول الأخرى من

وقد لاحظت كارا ستروكمان وفاريا نصر الدين من مركز ويلسون، أن السباق بين البلدان الإثبات نفسها كقادة لهذه التكنولوجيا الناشئة جار بالفعل. وتأكيدًا على ذلك، ذكرت نيل لويس وريم بنديمراد من شبكة سي إن إن، أن الإمارات العربية المتحدة قد أفصحت عن نيتها بأن تصبح لاعبًا رئيسيا في مجال الذكاء الاصطناعي، كما ذكر معهد الأبحاث آسيا هاوس في سبتمبر ٢٠٢٤، أن المملكة العربية السعودية قد وضعت هذه التكنولوجيا كأداة فعالة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

وبحسب ستروكمان ونصر الدين، فإن مملكة البحرين في وضع جيد ضمن سباق الذكاء الاصطناعي وذلك يرجع إلى ما حققته في قطاع (التكنولوجيا المالية) الحالي، والبنية الأساسية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لأمنها الوطني، والتطورات ذات الصلة بقوتها العاملة؛ حيث مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٦٫٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي

فلقد أكدت المنامة نفسها كبوابة مهمة للذكاء الاصطناعي لبقية دول الخليج العربي. وتعد الصناعات المتعلقة بأنظمة الخدمات المصرفية والمالية أحد أكبر المجالات التي تشهد حاليًا قدرًا من الابتكار. وأشارت ستروكمان ونصر الدين إلى أن البنوك والمؤسسات المالية في البحرين قد اتخذت خطوات لحوسبة خدماتها المالية؛ لدعم استراتيجية الحكومة للتحول الرقمى، مثل: إنشاء تطبيق بنفت بي الذي يسهل جميع المدفوعات من خلال محفظة رقمية وطنية، وحسابات مصرفية

وفي قطاع الأعمال، تطرق الأكاديميون إلى الكيفية التي يتم بها استخدام هذه التكنولوجيات بالبحرين للمساعدة في تنمية رأس المال البشري المحلى والقوى العاملة. ففي أبريل ٢٠١٩، افتُتحت أكاديمية الذكاء الاصطناعي التابعة لكلية البحرين التقنية بوليتكنك البحرين من خلال التعاون مع صندوق العمل تمكين وشركة مايكروسوفت الأمريكية للتكنولوجيا؛ وذلك لتوفير التخصصات الخاصة بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات للطلاب المقيمين.

وكذلك في الوقت نفسه، أنشأت بوليتكنك البحرين مركزًا للابتكار السحابي، والـذي أكدت ستروكمان ونصر الدين أنه سيسهم في تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات. وقد نشر المركز بالفعل بيانات بحثية حول مجموعة واسعة من القضايا مثل: تحسين كفاءة الخدمات والموارد التي تعمل باستخدام آليات الذكاء الاصطناعي، والحد من أمراض النباتات، واستخدام التعلم العميق لتطوير دردشة آلية تهدف بالأساس إلى دعم مهام وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني.

ونتيجة لهذه التطورات، من المتوقع أن تحقق البحرين نموًا بنسبة ٣٥٪ في صناعة تكنولوجيا المعلومات بحلول عام ٢٠٢٧، مع توقع أن تنمو الإيرادات في سوق التجارة الإلكترونية الوطنية

بأكثر من ٨٪ سنويًا خلال نفس الفترة الزمنية. ويلعب الذكاء الاصطناعي أيضًا دورًا في مجال الأمن الوطني، ومن الأمثلة على ذلك استخدام خفر السواحل البحريني - بالشراكة مع شركة إس آر

تي مارين سيستمز البريطانية - آليات هذا الذكاء جنبًا إلى جنب مع معدات الرادار وكاميرات المراقبة في مهامها لمراقبة عمليات التهريب والاتجار المحتملة. ووفقًا للمدير التنفيذي لشركة إس آر تي سايمون تاكر فقد أسهمت هذه التقنيات في إنشاء حلقة أشبه بالفولاذ لحماية المملكة من التهديدات

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها المملكة في هذا السياق هو اختيارها في اجتماع مارس ٢٠٢٤ من قبل وفود ٦٠ دولة حول العالم لتصبح جنبًا إلى جنب مع ما يسمى بدول العيون الخمسة (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزيلندا)، لتأخذ دورًا رائدًا في استكشاف لوائح الأمان الجديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الشؤون العسكرية.

ويعترف المراقبون الغربيون أيضًا بدور حكومة البحرين وبرلمانها في تنظيم الأمور المحلية الخاصة بها، من خلال توثيق إطار قانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي كجزء من استراتيجيتها الرقمية الواسعة ودمجه مع رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠. فلقد أقر مجلس الشوري في أبريل ٢٠٢٤ قانونا مستقلا حول الذكاء الاصطناعي، يحدد القانون لوائح لحظر إساءة استخدام تلك التكنولوجيا، وفي ضوء تلك القوانين أصدرت مؤسسة نقد البحرين (CBB) توجيهات بشأن التمويل الرقمى للمؤسسات المالية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. وقد اعترفت ستروكمان ونصر الدين بأن تشريعات المملكة قد استطاعت تنظيم هذه التقنيات واستخداماتها في السنوات المقبلة.

وأشارت أنيس روجـرسـون بمؤسسة «أوكسـضورد أنسايتس» البريطانية للتحليلات التكنولوجية إلى أن طموح البحرين هو أن تصبح مركز تطوير لهذا النوع من التكنولوجيا في الشرق الأوسط، وهذا يتحقق من خلال تشجيع تأسيس المقرات الرئيسية لمطوري وممارسي هذه التقنيات المتقدمة. وبالإضافة إلى وضع تنظيمات محلية لتحديد قواعد الاستخدام على المستوى الإقليمي.

على العموم، تسير البحرين بخطى ثابتة نحو تحقيق ريادتها في مجال الذكاء الاصطناعي، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي ومؤسساتها المالية المتطورة من خلال تعزيز التشريعات المناسبة وتطوير البنية التحتية، وتواصل المملكة إعداد نفسها لتصبح مركزا رئيسيًا للابتكار في الشرق الأوسط. مع هذا التوجه، ستظل البحرين نموذجًا يُحتذى به في كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يعزز مكانتها في المستقبل.

هل حان الوقت لإلغاء اتفاقيات أوسلو؟ 一面面 A STATE OF تحقق أولا أنه فتح باب السلام

د. ناجي صادق شراب ٥

الفلسطينية رغم أن كل طرف يتعامل معه وكأنه غير والسؤال أيضاً هل يملك الفلسطينيون أو منظمة التحرير الإعلان الصريح إلغاء الاتضاق بحكم انتهاء صلاحيته وعدم تحقيق الهدف منه؟ ولماذا الفلسطينيون؟ لأن إسرائيل دفنت الاتفاق منذ أن وقع واختزلته بعبارة واحدة تضمنها الاتفاق وهي

في العلاقاتِ الدولية أنه ورغم انقضاء فترة صلاحيته

ما زال قائما، ويحكم العلاقة بين إسرائيل والسلطة

بعد واحد وثلاثين عاما على

توقيع اتفاقيات أوسلو يطرح

سؤال: هل ما زالت هذه الاتفاقات

قائمة وصالحة؟ نظريا الاتفاقات الدولية تحكمها القوة ومتغيراتها

وتحولاتها، فلا يوجد اتضاق له

صفة القدسية، فكيف باتفاق

موقع بين طرف يحتل الأرض

ويحول دون ممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه والتي أقرتها

قرارات الشرعية الدولية، وشعب

ورغم الاتضاق ما زال يناضل

يتزامن الحديث عن الاتفاق

مع حرب غزة التي تعتبر نافية

للاتفاق وصلاحيته. والمفارقة

الثانية لهذا الاتفاق غير المسبوق

ولعل المضارقة اليوم أن

ويقاوم للتحرر وقيام دولته.

الاحتكام للاعتبارات الأمنية والتي تجب ما دونها. ولعل هذا هو الخطأ الذي وقع فيه المفاوض الفلسطيني وتوقيعه على الاتضاق، علما أنه وقع بأمل إنهاء الاحتلال والتضاوض على قيام الدولة

والسؤال أيضاً، ما البديل لاتفاقات أوسلو ؟ فالاتفاق لم يوقع بين دولتين، بل بين طرفين غير متكافئين، ولعل قيمته فقط في الاعتراف بوجود منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطينى، وأيضا أنه سمح بعودة القيادة الفلسطينية وعودة منظمة التحرير للأراضي الفلسطينية لتلتقي ولأول مرة عناصر الدولة، السلطة والشعب والأرض، رغم أن العنصر الأخير لم يكتمل باحتلال إسرائيل للأراضي المقررة للدولة الفلسطينية وفقا للاتفاق.

ومنذ أن تم التوقيع على الاتضاق والحديث يتجدد كل عام عن جدوى هذا الاتضاق. فأي اتفاق يقاس بالهدف منه وبتحقيق هذا الهدف. وإذا فشل الاتفاق في تحقيق الهدف منه فقد شرعيته وقوته القانونية وتحول إلى اتفاق قوة وفرض إرادة القوة، ووجب هنا مراجعته والمطالبة بإعادة النظر فيه لتوقيع اتفاق جديد يراعي الواقع السياسي الجديد الذي يحكم علاقة أطرافه.

ولعل المفارقة السياسية الكبيرة للاتفاق لقاء طرفي الصراع لأول مرة والمصافحات التاريخية بين قياداتهما ما حمل معه بعض الأمل في إمكانية إنهاء الصراع بالطرق السلمية، وإن اتفاق أوسلو يمكن أن يشكل نواة لهذه التسوية، ولعل هناك بعدا إقليميا ودوليا لا يمكن تجاهله في توقيع الاتفاق، فلا يمكن تصور هذا الاتضاق دون قوة دفع عربية ودولية توفر لها الضمانات وتتماهى مع الأبعاد العربية والدولية

ويقراءة بنود الاتفاق فالهدف من الاتفاق هو إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية السلمية

المدنية الديموقراطية، ومنها الإعلان الرسمي إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفي قلبه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. بعبارة أخرى الاتضاق حدد أن شرط إنهاء الصراع هو إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية. وهنا السؤال ما الذي تحقق من الاتضاق؟ ما

العربي، ليتم التوقيع مع أكثر من دولة ونهاية ما يمكن تسميته تاريخياً باسم الصراع العربي الإسرائيلي، وأما الهدف الرئيس من الاتفاق فلم يتحقق والمتمثل في انتهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية، رغم أن الدولة الفلسطينية حققت خطوات كثيرة على المستوى الدولي وآخرها اكتساب مقعد

دائم العضوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وزيادة عدد الدول المعترفة بفلسطين. وتبني مقاربة الدولتين كأساس لانتهاء الصراع. وبالمقابل عملت إسرائيل منذ أن وقع الاتفاق

على تفريغه من مضمونه وأهدافه السياسة وتحويله لمجرد اتضاق أمني يقوم على التنسيق الأمني، والتحكم في كل الموارد الاقتصادية والمالية التي تسمح للسلطة الفلسطينية أن تمارس سلطاتها ووظائفها ولتحولها إلى مجرد مؤسسة تابعة لهاٍ. وقامت بتوظيف الاتفاق للمضي قدما في

إجهاض فكرة الدولة الفلسطينية بالتوسع في الاستيطان في كل الأراضي الفلسطينية، وإلغاء ما عرف بالمناطق (ج) وتوسيع خارطة الاستيطان، وزيادة عدد المستوطنين لخلق ما عرف بدولة المستوطنين في قلب الأراضي الفلسطينية. ومن ناحية أخرى العمل على إلغاء أي رمز

سيادى للدولة الفلسطينية بتوحيد القدس، وعدم تقسيمها والعمل على تفريغ أي مضمون سياسي للقدس والأقصى، ولتصل الأمور اليوم إلى ذروتها مع أكثر الحكومات اليمينية تشدداً في إسرائيل وبالحرب المستمرة على غزة والاقتحامات المستمرة لكل الأراضي الفلسطينية ورفضها المطلق لقيام الدولة الفلسطينية وهو بمثابة إعلان سياسي قاطع بأن اتضاق أوسلو قد انتهى ودفن ولم يعد له وجود. والحقيقة أن هذا الاتفاق قد انتهت صلاحيته مع

عام ١٩٩٩، وهو نهاية العمل بالاتفاق والذي كان من المفترض أن يتم البدء بمرحلة مفاوضات جديدة محورها مفاوضات الدولة الفلسطينية. بعد هذه السنوات لم يتبق أمام السلطة

الفلسطينية إلا إعلان مرحلة الدولة الفلسطينية والنضال بكل المقاربات لتتحول الدولة إلى حقيقة تاريخية وسياسية والربط بين السلام العربي وقيام الدولة وأمن واستقرار المنطقة وقيام الدولة الفلسطينية، وهذا يحتاج إلى رؤية وطنية فلسطينية واحدة وحكومة فلسطينية واحدة وإنهاء الانقسام، ويبقى المتغير الفلسطيني هو المتغير الرئيس والحاكم لقيام الدولة، وإنهاء الاحتلال وإنهاء الجدل 0 أكاديمي فلسطيني مختص

في العلاقات الدولية

## خطط إسرائيل الاستعمارية في قطاع غزة الجريح

لم يسبق لدولة إسرائيل على مدى تاريخها الملطخ بالحروب والاحتلال العسكري أن كانت عاجزة إلى هذا الحد عن تطوير خطة متماسكة لمستقبلها ومستقبل ضحاياها.

يكفي أن نلقي نظرة سريعة على العناوين الرئيسية التي تتصدر وسائل الإعلام الدولية حتى ندرك عمق المعضلة الإسرائيلية. وبينما تواصل تل أبيب شن حرب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، يبدو أنه ليس لديها أي فكرة عما يجب فعله بخلاف مجرد تدمير القطاع وتقتيل شعبه والتنكيل به.

وحتى وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، الذي قد يكون قريبا مطلوبا رسمياً من قبل المحكمة الجنائية الدولية، أشار في مناسبات متعددة إلى أن إسرائيل ليس لديها خطة لما بعد الحرب في غزة.

في شهر مايو الماضي قال جالانت بأوضح لغة ممكنة: «منذ شهر أكتوبر، وأنا أثير هذه القضية باستمرار في مجلس الوزراء، ولم أتلق أي رد».

ويشير آخرون إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرفة قد يكون لديهما خطة، ولكن بلغة صحيفة واشنطن بوست، فهي «خطة غير قابلة للتنفيذ» أو، وفقًا لمحطة فوكس نيوز الإخبارية: «ليست خطة على الإطلاق».

إن الخطة التي وضعها بنيامين نتنياهو، التي تعتبر «غير القابلة للتنفيذ»، والتي لا ترتقى إلى مستوى «الخطط الحقيقية» تتعارض مع ما ترغب فيه وما تطرحه الإدارة الأمريكية من أفكار ورؤى.

صحيح أن إسرائيل والولايات المتحدة على اتضاق تام فيما يتعلق بالحرب نفسها. وحتى بعد أن بدأت واشنطن مؤخراً في تغيير موقفها من الرغبة في استمرار الحرب، إلى مطالبة نتنياهو بإنهاء مهمته الدموية، استمرت الأسلحة الأمريكية في التدفق بالوتيرة نفسها.

ومع ذلك، فإن الأمريكيين غير مقتنعین بأن تدمیر حرکة حماس، وتجريد غزة من السلاح بشكل كامل،

النووي للنظام».

ويرتكز «برنامج الوزير المنسق بعناية» على نقل سلطة الضفة الغربية

بتسلئيل سموتريتش فهو يتمثل أساس في الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، ومنع أي استمرارية محتملة لدولة فلسطينية قابلة

كتب ألوف بن في ذلك المقال المذكور يقول إن خطة نتنياهو تتضمن أيضًا تعيين «حاكم غزة» الإسرائيلي، العميد إيلاد غورين، الذي أصبح «رئيس الجهود الإنسانية والمدنية» في

بما في ذلك التجويع والضغط العسكري وما شابه، يريد بنيامين نتنياهو دفع سكان شمال قطاع غزة إلى الجنوب استعدادًا لضم المنطقة رسميًا وإعادة المستوطنين اليهود.

أما الهدف الدي يرمي إليه

القطاع في ٢٨ أغسطس الماضي. وباستخدام مزيج من التكتيكات،

التي تم تسريبها، أو التي تم الإعلان عنها، في بعض الأحيان علنًا، من قبل المسؤولين الإسرائيليين.

في بداية الحرب العدوانية، كانت غزة في سيناء يؤيدها المسؤولون

تايمز: «أنا أقول، إنه أمر درامي للغاية. مثل هذه التغييرات تغير الحمض

من جيش الاحتلال إلى مجموعة من المدنيين بقيادة بتسلئيل سموتريتش

وفي الحقيقة، فإن هذه الخطة

التى يتحدث عنها بتسلئيل سموتريتش جار تنفيذها فعلا على أرض الواقع بالفعل. ففي ٢٩يوم مايو ٢٠٢٤، عينت إسرائيل هيليل روث، وهو حليف مقرب من سموتريش، نائبا في الإدارة المدنية في الضفة الغربية.

ومما لا شك فيه أن الخطة التي تستهدف قطاع غزة وسكانه إنما تمثل حلقة أخرى من أعمال البطش والتنكيل، ولكنها أيضا خطة وهمية. جاء ذلك في مقال بقلم رئيس تحرير صحيفة هآرتس الإسرائيلية، في عددها الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر.

ولم تكن هذه هي الخطط الوحيدة

أفكار مثل التطهير العرقي لسكان

الإسرائيليون علنًا، وكانت أيضًا الموضوع الرئيسي للمناقشة في البرامج الإخبارية المسائية الإسرائيلية.

وتحدث بعض المسؤولين الإسرائيليين عن احتلال غزة بالكامل، في حين طرح آخرون، مثل وزير التراث الإسرائيلي أميخاي إلياهو، فكرة إسقاط قنبلة نووية وتدمير القطاع.

إن خطة إخلاء غزة بالكامل لم تنجح ببساطة لأن الفلسطينيين لن يغادروا، ورفضت مصر التلميح بأن التطهير العرقى لسكان غزة كان خيارا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية إخلاء شمال غزة من السكان لم تنجح أيضاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن إسرائيل كانت تبيد السكان المدنيين الفلسطينيين في كل من الشمال والجنوب بمعدلات مماثلة وبذات

لن تنجح خطط إسرائيل الجديدة فى تحقيق ما فشلت الخطط الأصلية فى تحقيقه، وذلك ببساطة لأن إسرائيل لا تزال تواجه العقبة نفسها: صمود الشعب الفلسطيني.

ومع ذلك، لا يزال من الممكن تعلم الكثير من طبيعة المخططات الإسرائيلية، القديمة والجديدة، وأهمها حقيقة أن إسرائيل تنظر إلى الشعب الفلسطيني باعتباره العدو اللدود الذي يتهدد وجودها.

وهددا الاستنتاج لا يمكن استخلاصه فقط من خلال تصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم الرئيس إسحق هرتسوغ نفسه، عندما قال إن «شعبا بأكمله هناك (..)

ويبدو أن كل المخططات الإسرائيلية تقريبا تنطوي على قتل الفلسطينيين بأعداد كبيرة، أو تجويعهم أو تهجيرهم بشكل جماعي. وهذا يعنى أن الحرب الإسرائيلية كانت دائما حربا ضد الشعب الفلسطيني، والفلسطينيون أنفسهم

0 أكاديمي وكاتب فلسطيني

يعرفون ويدركون ذلك. ألا ينبغى لبقية

العالم أن يعرف ويدرك ذلك أيضا

## الانتخابات الرئاسية والركائز الاستراتيجية الأمريكية

تقوم الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط على ثلاث ركائز: الألتزام المطلق بدعم إسرائيل في كل النظروف والمواقف، واستمرار تدفق الإمدادات النفطية من منطقة الخليج، والخلافات مع إيران منذ وصول الخميني إلى السلطة عام

١٩٧٩. أُضيف إلى هذه العوامل في وقت لاحق غير بعيد موضوع الجماعات الجهادية وانتشارها في المنطقة وزعمهاً تهديد الوجود الأمريكي. ورغم الاستثمار الكبير من حيث الموارد والتجنيد والدعاية، لم يرق موضوع الإرهاب والجهاديين إلى أن يصبح ركيزة رابعة ثابتة لاستراتيجية الهيمنة الأمريكية في الشرق

تتداخل هذه الركائز فتعزز إحداهما الأخرى لتُبقى الولايات المتحدة حبيسة مأزق عسكري واستراتيجي دائم في المنطقة.

في وقت من الأوقات قد يتراجع حضور إحدى لركائز الثلاث مقارنة بالاثنتين الأخريين، لكن لا يمكن أن يأفل حضور كل الركائز في وقت واحد بحيث يعطى الانطباع بأن الفراغ غالب وبأن الولايات المتحدة باتَّت غائبة أَو بلا تأثير.

حتى مع الانسحاب من العراق في عهد الرئيس باراك أوباما ومن أفغانستان في عهد بايدن، وبينهما سعي ترامب لسحب بـلاده من التزاماتها الدولية، القانونية والسياسية، عجزت الولايات المتحدة عن التواري كليا. كل ما حدث كان مجرد إعادة انتشار

تدفع مجمعات الصناعة الحربية الأمريكية السياسيين والمشرِّعين في واشنطن إلى إبقاء جذوة الحضور مشتعلة، ونُذر التّوتر قائمة على نحو يشيع الاعتقاد بان وجود ودور الولايات المتحدة ضرورة لأ

هناك طرف آخر لا يقل حرصه على الوجود الأمريكي، ومن ورائه إبقاء جذوة التوتر مشتعلة ونُذر الحرب قائمة، عن حرص مجمعات التصنيع الحربي: إسرائيل واللوبيات الداعمة لها.

تدفع إسرائيل في كثير من الأحيان نحو صراع أمريكي مع إيران بأيّ شكل من الأشكال.. سياسيّ، دبلوماسي، عسكري، استراتيجي، ولو اجتمعت كل هذه الأشكال في وقت واحد فسيكون ذلك بمثابة الجائزة الكبرى. أكثر ما تخشاه إسرائيل أنه في غياب عداوة تقترب من المواجهة المسلحة بين الولايات المتحدة وإيران، قد يبدأ الأمريكيون في التساؤل عما إذا كانت بلادهم في حاجة فعلا إلى تحالف مع إسرائيل.

حضر الشرق الأوسط في المناظرة الرئاسية بين المرشحين دونالد ترامب وكمالا هاريس مؤخرا، لكنه حضور اهتم بركيزتين فقط، إسرائيل وإيران وتغييب واضح لأهمية تدفق الامدادات النفطية من منطقة الخليج بينما اختفى موضوع الإرهاب والجهاديين تماما، كما كان منتظرا على غير العادة في السنوات



لا يعنى هذا «التغييب» أيّ تغيير استراتيجي في المقاربة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج بعد الانتخابات المقبلة، أيًّا كان الفائز فيها.

ذلك ان كمالا هاريس لو فازت فسوف تواصل المحاولة بكل قواها كما حاول الرؤساء السابقون العمل على تسويق إسرائيل في المنطقة على الرغم من أن ترامب هو صاحب الدعوة لاتفاقيات تطبيع جديدة. ومن نافلة القول إن ترامب نفسه سيجعل من ذلك ورقته الأساسية في التعامل مع الشرق الأوسط طبيعة السياسة الأمريكية، التي منحت بموجبها

واشنطن لنفسها صفة شرطى العالم، وتداخل مصالحها في كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية، ثم بروز المنافسة الصينية والإزعاج الروسي، كلها عوامل تجعل واشنطن في حاجة إلى الجميع وتستعمل الجميع لخدمة مصالحها.

وعلى الرغم من أن المنطقة مقسَّمة تلقائيا إلى مجموعات أو فضاءات متجانسة إلى حد كبير، فإن المخططين في واشنطن متمسكون بالتعامل معها

رغم أن انتخابات ٢٠٢٤ ستجري في سياق شرق أوسطى مختلف تماما عنوانه حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على سكان غزة، واحتمالات اشتعال المنطقة برمتها، كانت المناظرة بين ترامب وهاريس فرصة للمرشحَين لتأكيد تشابه سياساتهما (وسياسات جميع المرشحين، سابقا ولاحقا) بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط وإسرائيل والحاجة الملحة للحفاظ على الوضع القائم.

كرُّست المناظرة الأخيرة المعروف في المقاربة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. كل ما يستطيعه بعض المرشحين، وفي حالات محددة، طرح سردية تعطى الانطباع بالتمرد عن المألوف، ثم تتوقف عند سقف معيّن. النموذج لذلك في انتخابات ٢٠٢٤ ما طرحته المرشحة كمالا هاريس وحديثها عن معاناة المدنيين في غزة وضرورة أن تتوقف الحرب فورا. هذا أقصى ما تستطيعه. وقبلها فعل الشيء نفسه او قريبا منه باراك أوباما وبدرجة أقل بيل كلينتون.

لكن بعد الكلام نصف المعسول نجد أنه تتواصل شحنات السلاح لإسرائيل من قنابل خارقة للتحصينات وصواريخ موجهة وغير ذلك. وتتواصل المساعدة الاستخبارية التي تجعل الولايات المتحدة شريكة رئيسية في حرب الإبادة على غزة.

کاتب صحفی جزائری



د. رمزي بارود ٥

والسيطرة على الحدود بين غزة ومصر،

وإغلاق وكالة غوث اللاجئين التابعة

للأونروا، و«نزع التطرف» عن السكان

الفلسطينيين المحاصرين هو النهج

نفسه كان يعرف ذلك بالفعل، إن لم

يكن في بداية الحرب، فعلى الأقل

بعد مرور عام تقريبًا على بدء الإبادة

الجماعية. فقد ظل جيشه المنهك

ينتقل من مرحلة إلى أخرى، معلناً

«انتصارات تكتيكية»، من دون أن يحقق

الإسرائيلي هو أن حربه، التي دمرت

عمليا كل قطاع غزة، قد وصلت إلى

طريق مسدود. والقراءة الأكثر رصانة

للحرب، وفقاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي

السابق الجنرال إيهود باراك، هي أن

إسرائيل يجب أن تضع حداً لها قبل أن

المتعلقة بقطاع غزة والضفة الغربية،

لا تـزال تتسرب إلى وسائل الإعلام

باستمرار. كان التسريب الرئيسي الأول

عبارة عن تسجيل مسجل لخطاب ألقاه

الوزير الإسرائيلي المتطرف والمؤثر

للغاية في حكومة نتنياهو، بتسلئيل

سموتريتش مخاطبا مجموعة من

المستوطنين اليهود الإسرائيليين في

يونيو الماضي، وفقا لصحيفة نيويورك

في التسجيل المذكور قال بتسلئيل

لكن المزيد من الخطط الوهمية،

«تغرق في هاوية أخلاقية».

سموتريتش.

أما التقدير الأكثر تفاؤلا للجيش

هدفاً استراتيجياً واحداً في غزة.

لكن لا بد أن بنيامين نتنياهو